أدانت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشدة الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية والمتكررة على حرمة المسجد الأقصى وتدهور حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعو إلى اتخاذ تدابير عقابية ضد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بسبب انتهاكاتها المنهجية والفظيعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

جدة، في 26 مايو 2022: أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي عن إدانتها الشديدة للاعتداءات المستمرة والوحشية على حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمن خلال قتل الصحفيين بدم بارد، والاعتداءات الوحشية على المصلين المسالمين داخل المسجد الأقصى، إلى تعذيب السجناء الفلسطينيين والمدنيين الأبرياء، تجاوزت قوات الاحتلال الإسرائيلي جميع الخطوط الحمراء بإطالة أمد نظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، الذي يشمل قوانين تمييزية وممارسات غير قانونية مثل الاستيلاء على الأراضي، وعمليات الإخلاء، وهدم المنازل، وتوسيع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

خلال دورتها الاعتيادية التاسعة عشرة والتي اختتمت أعمالها في وقت سابق اليوم، تداولت الهيئة بشأن هذه التطورات الخطيرة وشددت على أن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين تمثل مظهرا لنظام فصل عنصري مفروض من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي العرفي والتقليدي على السواء. وعلى هذا النحو، فإن هذا الفصل العنصري يندرج تحت نفس الفئة القانونية التي تندرج تحتها جرائم الحرب والعدوان وضم الأراضي والإبادة الجماعية والرق والجرائم ضد الإنسانية.

وأعربت الهيئة عن بالغ قلقها العميق إزاء استخدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمجموعة من الأدوات الوحشية لتقويض جميع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك التغييرات الديمغرافية غير القانونية والتفتيت الاستراتيجي للأراضي الفلسطينية إلى مناطق منفصلة للسيطرة على السكان، مما يفصلها ماديا عن بعضها البعض. وتقوم السلطة القائمة بالاحتلال بإنفاذ هذه الشرذمة الجغرافية من خلال الجدران غير القانونية، ونقاط التفتيش، والمتارس، ومناطق الإغلاق العسكرية، والطرق المخصصة للفلسطينيين فقط وتلك المخصصة للإسرائيليين فقط.

وبالإشارة إلى عملية القتل التي استهدفت مؤخرا الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، كررت الهيئة دعوتها إلى الشروع الفوري في إجراء تحقيق دولي في هذا القتل غير الإنساني على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية. وأيدت البيان الذي أدلت به المقررة الخاصة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، فرانشيسكا ألبانيزي، التي أشارت إلى أن هذه الجريمة تشكل "انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي وربما ترقى إلى أن تكون جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية". ونظرا لخطورة جريمة القتل هذه، شددت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، بما في ذلك السلطات المعنية التي مهدت الطريق لارتكاب مثل هذه

الفظائع في المقام الأول. وأضافت الهيئة أن إحالة هذه القضية مؤخرا إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل السلطات الفلسطينية هو الإجراء الصحيح الذي يجب اتخاذه.

وأدانت الهيئة كذلك الاعتداءات المتكررة التي يشنها المستوطنون اليهود على المسجد الأقصى تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، وأعلنت أن حكم المحكمة الإسرائيلية الأخير الذي سمح للمستوطنين اليهود بممارسة شعائرهم داخل مجمع المسجد الأقصى هو عمل غير قانوني واستفزازي ضد الطابع الإسلامي الخالص للمسجد الأقصى. وفي هذا الصدد، حذرت الهيئة من أن إسرائيل، بانتهاكها المتكرر لحرمة المسجد الأقصى، فإنها تؤجج المشاعر السلبية بين الطوائف والأديان والتي سيكون لها آثار خطيرة على السلم والأمن على المنطقة بأسرها.

وفي حين أعربت الهيئة عن أسفها العميق لازدواجية المعايير التي يتسم بها رد الفعل الدولي على بعض انتهاكات حقوق الإنسان في الوقت الذي يتم فيه تجاهل الانتهاكات المنهجية الأخرى، مثل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنها تؤكد على موقفها الثابت بوجوب التصدي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان بإنصاف وحزم ومنهجية. وتحقيقا لهذه الغاية، دعت الهيئة المجتمع الدولي إلى الوفاء بمسؤولياته القانونية والأخلاقية عن وضع حد لإفلات النظام الإسرائيلي من العقاب منذ عقود على انتهاكاته الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى مد يد العون للفلسطينيين للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، بما في ذلك ممارسة حقهم الثابت في تقرير المصير.

كما دعت الهيئة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى ممارسة أقصى قدر من الضغط بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك استخدام حركة المقاطعة ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلية لوضع حد فوري لاعتداءاتها الطويلة الأمد وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وتؤكد الهيئة دعمها الكامل للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وعزمها على مواصلة التوعية بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين الأبرياء في جميع المحافل الدولية ذات الصلة بالتعاون مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وغيره من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ذات الصلة.

****

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان على www.oic-iphrc.org